الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

آلية مقترحة لإدارة إتفاقية الجات
كمدخل لمواجهة التحديات

ورقه مقدمة من
دكتور / رفعت النجار
استاذ الاقتصاد الزراعى
جامعة الزقازيق

آلية مقترحة لإدارة اتفاقية الجات
كمدخل لمواجهة التحديات

المقدمة :

يرى الكثيرون أن اتفاقية تحرير التجارة الدولية أو مايعرف باسم اتفاقية الجات تأتى في المقدمة من بين أهم وأخطر الاتفاقيات التى تمت خلال القرن الحالي والذى تم التوقيع عليها خلال ديسمبر عام ١٩٩٤ ليبدأ العمل بها اعتبارا من يناير ١٩٩٥ وذلك تحت مسمى جديد هى منظمة التجارة العالمية (WORL Trganization WTO) وتأتى أهمية هذه الاتفاقية من كونها ذات آثار كبيرة متوقعة على اقتصاديات العالم فى المرحلة القادمة ، خاصة وأن النظام العالمى الجديد لم تتضح هويته ولم تتبلور ركائزه . ولاشك أن الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية سوف تختلف نتائجها وانعكاساتها باختلاف القدرة علي التعامل والتفاعل مع الاتفاقية ومبادئها وأهدافها وأطرافها .

وإذا كانت الدراسات المبدئية لاتفاقية الجات تتوقع إضافة مايقدر بحوالى ٢٠٠ مليار دولار دخلا سنويا إلي الاقتصاد العالمى ، وأن تزداد حركة التجارة الدولية بأكثر من ٧٥٠ مليار دولار سنويا . إلا أن الآراء لازالت - وسوف تستمر - متباينة سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو المستوى القطرى ، فهناك من يرى أن تحرير التجارة الدولية سوف يزيد من حدة الغنى فى الدول المتقدمة وخاصة الصناعية وذلك على حساب الدول النامية والفقيرة التي سوف تسهم في مواجهة الركود والكساد العالمى وتنشيط حركة الاقتصاد الدولي وانعكاسات ذلك على الرفاهية الاقتصادية العامة فى الدول المتقدمة والنامية ، ومابين هؤلاء ، وهؤلاء ، توجد الكثير من الترقعات .

لمحة سريعة عن أهم الجوانب والمجالات التى شملتها الاتفاقية :

تشتمل الاتفاقية الى تم التوقيع عليها من قبل ١١٧ دولة على الجوانب التالية :

النفاذ إلي الأسواق من حيث ربط الرسوم الجمركية وتخفيضها وإلغاء القيود غيرالجمركية ، واتفاقية الزراعة والمنسوجات والاستثمار والخدمات وحماية الملكية (الفكرية) وشملت الاتفاقية إلغاء الدعم وإجراءات مكافحة الإغراق والوقاية للصناعة الوطنية ، كما شملت مجموعة الاتفاقيات المؤسسية الخاصه بتسوية المنازعات الدولية وكذلك آنشاء منظمه التجارة العالمية (WTO).

وهى منظمه جديدة انشئت وفقا لإتفاقية تحرير التجارة العالمة وذلك لكى تكون آليتها في تنفيذ بنود الاتفاقية ، وتعتبر هذه المنظمه بمثابة الضلع الثالث المكمل للمثلث الذى يضم صندوق النقد الدولى

والبنك الدولى . وقد تحددت مهام هذه المنظمه في خمس وظائف رئيسيه هى :-

- ادارة الاتفاقية ومواكبة تنفيذها .
- إنشاء منبر للمفاوضات فيما بين أعضاء الاتفاقية
- ادارة القواعد والاجراءات الخاصه بتسوية المنازعات .
- إدارة جهاز مراجعة السياسة التجارية .
- التعاون مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولي ووكالاتهما الفرعية .

اقتراح بإنشاء آلية قومية لادارة اتفاقية الجات

كما سبقت الإشارة فإن اتفاقية تحرير التجارة الدولية تعتبر من أهم الاتفاقيات التى تمت خلال هذا القرن ، وذلك لأن أثرها وتأثيرها سوف لايقتصر على سنوات معدودة أو محدودة قادمة ولكنها سوف تمتد لسنوات طويلة ومحددة قادمة . حيث شملت الاتفاقية أغلب مجالات النشاط الاقتصادى سواء كان ذلك فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والثقافية أو غيرها .

وإذا كانت الاتفاقية قد أعطت الدول النامية (ومن بينها مصر) بعض الميزات سواء فيما يتعلق بفترات السماح أو الاعفاءات بأشكالها المختلفة أو بعض المزايا التفصيلية المؤقته أو الاعفاءات أو التعويضات . وذلك بالاضافة إلى وضع ورسم وتطبيق السياسات الخاصه بالتعامل مع هذه الاتفاقية وإذاكان كل ذلك وغيره مطلوبا فإن السؤال الذى يتبادر إلي الذهن هو كيف سيمكن التعامل مع هذه الاتفاقية على المستوى القومى ، وهل سيبقى الوضع على ما هو عليه بحيث تقوم كل وزارة أو قطاع بالتعامل مع الاتفاقية من منطلق منظورها الخاص بمنأى عن الوزارات والقطاعات الأخرى ؟!

وللرد على كافة هذه التساؤلات وغيرها فإنه يقترح انشاء آلية قوميه تتبع رئاسة مجلس الوزراء مباشرة ويعين لها أمين عام بدرجة نائب رئيس وزراء وتكون مهمتها التعامل مع الاتفاقية سواء على المستوى الدولى أو القومى وبصفه خاصه مايلى :

- التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة WTO وكافة المنظمات والوكلات ذات العلاقة .
- التنسيق فيما بين الوزارات والهيئات الوطنية ذات العلاقة بتنفيذ الاتفاقية .
- توفير البيانات وتبادل المعلومات اللازمه سواء فيما بينها وبين المنظمات الدولية من ناحية ، أو فيما بينها وبين الوزارات والهيئات المحلية والوطنية من ناحية أخرى .
- المتابعة المستمرة لإعمال الاتفاقية ونتائجها والاتصال بالجهات ذات الشأن .

- تمثيل الدولة في كافة الاجتماعات التى تتم وكذلك تمثيلها فى كافة المنازعات والمناقضات التى تنشأ .

- عمل الدراسات والمشاركة في المؤتمرات اللازمه لحسن التعامل مع الاتفاقية بغية الاستفادة من الايجابيات وتقليل السلبيات أو تلافيها قدر الإمكان .

وفى النهاية فقد لايكون من قبيل المبالغة القول بأن مستقبل الاقتصاد المصرى ونتائج برامج سياسات الاصلاح الاقتصادي سوف تتوقف إلي حد كبير على مدى النجاح فى التعامل مع اتفاقية تحرير التجارة العالمية ، وما سيؤدى اليه من انعكاسات علي الاقتصادى الوطنى ورفاهية المواطن .